

5 الخبر

الدعوة لقطاع مالي متطور لكسب ثقة الفرد وتمويل الاستثمار
المالية الإسلامية لتحقيق استقرار
وتنمية اقتصادية في الجزائر



مطلب من المنتدى الوطني

تسعى لتحقيق الاستقرار النقدي وكسب ثقة الأفراد والمؤسسات، والمحافظة على استقرار الأصول المالية.

ضرورة إدماج المالية الإسلامية في الاقتصاد الجزائري

وشدد المتدخلون على ضرورة مواكبة الجزائر هذه التطورات الجديدة؛ من خلال اعتماد التمويل الريحي والتمويل الاجتماعي وإدخال أساليب التمويل الإسلامي في اختصاصات البنوك العمومية والخاصة، وكذا إدماج التأمين التكافلي في سوق التأمين الجزائري، أيضاً استحداث الديوان الوطني للأوقاف والزكاة، وذلك بغية الاستفادة من الصناعة المالية الإسلامية في الإنعاش وتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي للجزائر.

وحاول الأساتذة والمختصون طرح سبل وآليات المالية الإسلامية لتحقيق الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية في الجزائر، والتعرف على الضوابط الشرعية والقانونية للمالية الإسلامية. وأيضاً تبيان أهمية إدماج المالية الإسلامية في الاقتصاد الجزائري، وفق ما طرحه الدكتور فرحي محمد من جامعة عمار ثلجي بالأغواط، وإلقاء الضوء على مسيرة تجربة المالية الإسلامية في الجزائر وتقييمها، من خلال عدة مداخلات، على غرار ما قدمه عديد الأساتذة من جامعات وهران 2، وسطيف 1 والمدرسة العليا للأعمال بتلمسان.

إلى جانب تقديم مقترحات عملية بشأن آليات وإجراءات تطوير وتفعيل دور المالية الإسلامية في الجزائر، بما يحقق أهدافها التنموية، وهذا من خلال تسليط الضوء على الجوانب الشرعية والقانونية للمالية الإسلامية، دور المالية الإسلامية في تحقيق

● أوصى، أمس، المشاركون في لملتقى الوطني حول "المالية الإسلامية أداة لتحقيق الاستقرار لمالي والتنمية الاقتصادية في الجزائر"، المقام في الجامعة الإسلامية بقسنطينة، بضرورة استحداث الديوان الوطني للأوقاف والزكاة، وتضمين البيات وإجراءات تطوير دور المالية الإسلامية في الجزائر، بما يحقق أهدافها التنموية. دعا رئيس المجلس الإسلامي الأعلى أبو عبد الله غلام الله، أول أمس، خلال افتتاحه للملتقى الوطني حول المالية الإسلامية، بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية في قسنطينة، أن يقوم خريجو الجامعات بتسيير البنوك الجامعية، بخبرة وكفاءة عالية من خلال تطوير عديد التقنيات، وكذا التعامل باللغة العربية في المجال الاقتصادي بدء بتطبيقها في الجامعات.

وشدد رئيس المجلس الإسلامي على ضرورة مساهمة كلية الشريعة في الاقتصاد في ميدان تطوير الصناعة المالية الإسلامية، لرفع اقتصاد لوطن وفتح الطريق للخروج من هذا الوضع الذي لا يرتضيه للتنمية الاقتصادية، كما قال، وتغذيتها بالمعرفة العلمية.

كما أكد رئيس الجامعة الدكتور سعيد دراجي لدى افتتاح الملتقى، الذي احتضنته جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية يومي الـ 16 و 17 أبريل الجاري، بالشراكة مع المجلس الإسلامي الأعلى، وشاركت فيه أكثر من 15 جامعة عبر الوطن، أن استقرار المالي يشير إلى نهضة اقتصادية، وهو ما يشكل ركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية. وأكد أن القطاع المالي يتطور ضد مختلف الجوانب، من خلال تعبئة وتخصيص موارد المالية لتحقيق مختلف برامج

الاستقرار المالي، وعلى واقع وأفاق تطبيق المالية الإسلامية في الجزائر، إلى جانب طرح تجارب دولية حول إسهامات المالية الإسلامية في تحقيق الاستقرار المالي.

اتفاقية شراكة بين الجامعة الإسلامية وبنك السلام

وتم بالمناسبة، توقيع اتفاقية تعاون وشراكة بين الجامعة الإسلامية وبنك السلام ممثلاً في مديره العام السيد ناصر حيدر، الذي أكد لـ "الخبر" أن المشاركة في ملتقى الصرافة الإسلامية جاء لإتاحة الخدمات المالية والمصرفية لأكثر شريحة في المجتمع، مع توسيع رقعة صريفة المعاملات المالية والتجارية والاقتصاد.

وشدد المتحدث على ضرورة ترجمة أهداف الشان المالي عبر منتجات مصرفية متاحة، ميسورة وبتكلفة معقولة قصد توصيلها إلى مختلف شرائح وفئات المجتمع، مع تسليط الضوء على تجربة الصرافة الإسلامية في الجزائر في شكلها الحديث والمهيكل ضمن عديد المؤسسات البنكية بعد فتح نوافذ إسلامية تراعي خصوصيات المجتمع الثقافية والدينية، لتخطي الحاجز النفسي بين المتعاملين الاقتصاديين، سواء الأفراد والمؤسسات، وبين المنظومة المصرفية بسبب إشكالية الريا التي كان يتخوف منها المواطن.

م . صوفيا

الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية، اللذان يعتبران من بين المؤشرات الأساسية التي تحدد رفاه المجتمعات واستقرارها وتطورها، ما جعل الكثير من البلدان تسعى جاهدة لتحقيق مستويات متقدمة منها، من خلال العديد من البرامج والسياسات المختلفة.

غير أن تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي الشامل، حسب عميد كلية الشريعة والاقتصادي بالجامعة الإسلامية الدكتور كمال لدرع، يتطلب كسب ثقة الفرد من خلال قطاع مالي متطور ومستقر وقادر على توجيه المدخرات لتمويل فرص الاستثمار المنتجة للثروة والقادرة على توفير المزيد من فرص العمل، ورفع مستويات الإنتاجية.

وحسب المتحدث الذي أدار اللجنة العلمية للملتقى، فإن قطاع المالية الإسلامية يعد من أبرز الأنشطة المالية التي شكلت في الأونة الأخيرة إحدى الدعائم الأساسية للتنمية في العديد من المجتمعات العربية والإسلامية وغيرها، خاصة أن أدوات ومؤسسات المالية الإسلامية قد أثبتت قدرتها على تحقيق التنمية الاقتصادية والحد من الاختلالات المالية، وذلك بتوفيرها على ميكانيزمات من شأنها تعزيز الصلة بين القطاع المالي والاقتصاد الحقيقي، من خلال المعايير والمبادئ المستمدة من الشريعة الإسلامية التي